التحولات في الجغرافية السياسية لليبيا بعد عام 2011: الأسباب والتداعيات

إعداد د. أنور عمر أبوشينة•

تاريخ الاستلام2026/1/08– تاريخ القبول2026/2/10م تاريخ النشر 2026/3/16

الملخص:

يمكن القول إن الأزمة الليبية زادت حدة وتعقيداً منذ 2011م، نتيجة النزاعات والتدخلات الخارجية مما فتح هذا فتح الباب لصراع طويل ومعقد، حيث تداخلت الأسباب الداخلية والخارجية في صناعة الأزمة في ليبيا.

فداخلياً أدت النزاعات السياسية المختلفة المتواجدة في المشهد والمراحل النتقالية في نظام الحكم إلى تفكيك الدولة، حول مسالة استقرار ليبيا من عدمه والصراعات حول التواجد والهيمنة على الملف الليبي جعل الأزمة معقدة.

بحيث يصعب حلها دون توافق داخلي وإرادة دولية لوقف التدخلات.

الكلمات المفتاحية:

(الجيوسياسية ـ التنافس الإقليمي ـ الأمم المتحدة ـ التداعيات)

• قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية –كلية الآداب الخمس–جامعة المرقب.
aoabushina@elmergib.edu.ly

Transformations in the Political Geography of Libya after 2011: Causes and Implications: Dr. Anwar Omar Abushina•

received January/ 08/2026–accepted February/10/2026 –published march/16/2026

Abstract:

It can be said that the Libyan crisis has become more intense and complex since 2011 as a result of internal conflicts and foreign interventions. This situation opened the door to a prolonged and complicated struggle, where both internal and external factors intertwined in shaping the Libyan crisis. Internally, the various political disputes and transitional phases of governance have led to the fragmentation of the state. The ongoing debates over Libya's stability and the competition for influence and control over the Libyan issue have made the crisis highly complicated, making it difficult to resolve without internal consensus and an international will to halt external interference.

Keywords: Geopolitics – Regional competition – United Nations – Repercussions.

المقدمة:

تعد ليبيا حالة خاصة بعد ثورة 17 فبراير، إذ تحولت من دولة ذات نظام مركزي خلال العقود الأربعة السابقة إلى منطقة صراع داخلي وإقليمي مفتوح تتداخل فيه الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، إذ انقسمت البلاد بين سلطات متنافسة، وانتشار السلاح بين الجماعات غير نظامية، وتفكك النسيج الاجتماعي، وهو ما جعلها بؤرة جيوسياسية تتداخل عندها مصالح قوى إقليمية ودولية.

حيث تعود أهمية دراسة التحولات الجغرافية السياسية في ليبيا إلى عدة اعتبارات؛ أن ليبيا تقع في منطقة حيوية من البحر المتوسط، وشمال افريقيا، ولديها مخزون كبير

من النفظ، مما يجعل استقرارها أو اضطرابها ذا تأثير مباشر على الأمن الإقليمي، ودورها في معادلات التوازن الإقليمي، سواء من خلال علاقاتها مع دول الجوار كالمغرب العربي ومصر، أو عبر الارتباط بمصالح قوى كبرى مثل الاتحاد الأوروبي، روسيا، وتركيا.

بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل الأسباب المترتبة وراء التغيرات السياسية والجغرافية التى شهدتها البلاد بعد 17 فبراير 2011م، ومن خلال هذه الدراسة يمكن توقع مسارات مستقبلية للأزمة الليبية الليبية في ظل استمرار الوضع غير المستقر والتدخلات الخارجية.

مشكلة البحث:

كيف ساهمت ثورة 17 فبراير وسقوط النظام السابق في إعادة المشهد الليبي، وما هي أبرز الأسباب الداخلية والخارجية لهذه التحولات، وما التداعيات التي ترتبت عليها محليًا وإقليميًا ودوليًا؟

أهداف البحث:

أ ـ دراسة التحولات الجيوسياسية في ليبيا بعد 2011.

ب ـ توضيح الأسباب الداخلية والخارجية التي أسهمت في تفاقم الأزمة.

ج ـ تحليل التداعيات المترتبة على ليبيا وجوارها الإقليمي.

د ـ توقع رؤية لمسارات الأزمة الليبية في المستقبل.

علم الجغرافية السياسية: العديد من المناهج مثل العلوم السياسية، وعليه فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية أبرزها:

1. المنهج الوصفي: يهدف الى دراسة وصف الظاهرة السياسية والحقائق، كما هي عبر تنظيم المعلومات وتصنيفها، ثم التعبير عنها، للوصول إلى فهم

العلاقة بين الظاهرة المدروسة والظاهرة الأخرى للتمكن من وضع استنتاجات تعمق وعينا بطبيعة الواقع وعوامل تطورة[1].

2. المنهج التاريخي: يركز هذا المنهج اهتمامًا كبيرًا حول الجغرافيا السياسية التاريخية من أجل فهم أعمق لمشكلات الماضي، وتكوين خلفية تحليلية لمشكلات الحاضر.
3. المنهج التحليلي: إن تحليل القوى السياسية هو منهج يستخدمه الجغرافيون وغير الجغرافيين من دارسي الموضوع السياسي، بل إن بعضهم يعتبر الجغرافيا أحد مصادر القوى في العلاقات الدولية[2].

الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة:

تقع ليبيا في منطقة المغرب وشمال افريقيا، فيحدّها من جهة الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن جهة الغرب الجزائر وتونس، ومن جهة الجنوب تشاد والنيجر، من جهة الشرق مصر، ومن جهة الجنوب السودان أيضاً.

تحتل ليبيا المركز الرابع من حيث المساحة في أفريقيا، والمركز الـ17 في العالم. كما أنها تمتد على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط بمسافة 1775 كيلومتر وهي أطول مسافة تحتلها أي دولة أفريقية على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

[1] – محمد جمال الدين العلو، منهج البحث العلمي في علوم السياسة (الطبعة الثانية) بغداد، دار الكتاب والوثائق، 2012، ص12.

[2] – محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مكان النشر مؤسسة هنداوي، تاريخ النشر 2017م، ص22، 31.

شكل رقم (1) يوضح الموقع الجغرافي لليبيا

الأهمية الاستراتيجية والسياسية لموقع ليبيا:

الموقع الجغرافي لليبيا يجعلها نقطة التقاء بين العالمين العربي والإفريقي من جهة، وبين البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، لهذا السبب، تتأثر السياسة الليبية بعدد

من القوى الإقليمية والدولية تاريخيًا، كان موقع ليبيا سببًا في تحولات هامة على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، حيث تجذب ليبيا اهتمام القوى الكبرى نظرًا لموقعها الاستراتيجي.

الاقتصاد والتجارة:

البحر الأبيض المتوسط الذي يحيط بليبيا يوفر لها منفذًا حيويًا على الأسواق العالمية. هذا الموقع يعزز التجارة البحرية، خاصة فيما يتعلق بصادرات النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك، فإن موقعها على البحر المتوسط يسهل وصولها إلى أسواق أوروبا والشرق الأوسط، ما يجعلها لاعبًا اقتصاديًا مهمًا في هذه المنطقة.

الموقع البيئي والمناخي:

تقع ليبيا ضمن المناخ الصحراوي في معظم أراضيها، مع بعض المناطق التي تنتمي إلى المناخ المتوسطي على السواحل الشمالية، فالمناخ الصحراوي السائد في الداخل يجعل المناطق الليبية الداخلية غير مأهولة بكثافة سكانية، بينما تتمركز الكثافة السكانية في المناطق الساحلية، والمناخ المتوسطي في شمال البلاد يساعد على نمو بعض المحاصيل الزراعية على الرغم من الجفاف النسبي الذي تعاني منه معظم الأراضي الليبية[1].

أولاً– الخلفية التاريخية والتحولات الجيوسياسية في ليبيا بعد 2011م

1. نبذة تاريخية قبل 2011:

عرفت ليبيا خلال حكم النظام السابق منذ عام 1969 إلى نهاية عام 2011م نظامًا سياسيًا اتسم بالمركزية الشديدة، حيث تم تركيز السلطة في يد القدافي. لم يكن هناك

[1] موقع- ليبيا -الجغرافي -وأثره https://mwade3.com/

مجال للأحزاب السياسية أو المعارضة المنظمة، بينما جرى الاعتماد على اللجان الشعبية والثورية كأدوات للرقابة والتحكم.

على المستوى الاقتصادي، اعتمد النظام السابق على العائدات النفطية التي شكلت أكثر من 90% من دخل الدولة، لكن توزيعها كان غير عادل، ويخضع لاعتبارات الولاء السياسي. أما اجتماعيًا، فقد كان النسيج القبلي يلعب دورًا مهمًا في الحكم، حيث حرص القذافي على موازنة القوى القبلية لضمان بقائه، مع إبقاء الجيش ضعيفًا نسبيًا لمنع الانقلابات العسكرية.

رغم الاستقرار الظاهري الذي حققه النظام، إلا أن تراكمات الفساد، غياب المؤسسات الحديثة، وانتهاك الحريات أسست لاحتقان داخلي انفجر مع اندلاع ثورات الربيع العربي سنة 2011.

2. التحولات بعد 2011 :

مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 17/ 2/ 2011م، وتدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، سقط النظام الحاكم في شهر 10 من العام نفسه. لكن هذا التغير لم يؤدِ إلى انتقال ديمقراطي مستقر، بل أتاح الفرص لجميع التغيرات في الواقع الجيوسياسي في ليبيا.

حيث شهدت ليبيا تفككًا في مؤسسات الدولة، مما ساهم في حالة من الفوضى الأمنية وخاصة بعد انهيار الجيش والشرطة، وغياب السيطرة المركزية للسلطة على كامل البلاد في ظل الانقسام السياسي ظهرت حكومتان متنافستان، وفقدت الدولة مهمتها الأساسية في احتكار استخدام القوة والعنف، وظل تفشي ظاهرة التشكيلات المسلحة دون الدولة، مما أدى إلى صراع جغرافي بين الشرق والغرب، وفي هذا السياق تدخلت أطراف إقليمية ودولية دعمت كل طرف على حدة، فإن هناك تواجد أطراف مختلفة؛ حيث ساندت تركيا وقطر حكومة الوفاق في الغرب، بينما دعمت مصر والإمارات وفرنسا

حكومة الشرق، إضافة إلى الحضور الروسي عبر مجموعة فاغنر[1]. تفاقمت الأوضاع مع انتشار الهجرة غير الشرعية وتهريب الوقود، في حين تتركز موارد إنتاج النفط في الشرق إنتاج النفط، مقابل بينما سيطرة الغرب على المؤسسات المالية، وهذا سبَّب انقسام جغرافي– اقتصادي، ولا سبيل لحل كل هذه الاشكاليات دون حكومة موحدة قوية تفرض سيطرتها على كامل ليبيا، وإنهاء حالة الانقسام والصراع.

ثانياً: الأسباب والتداعيات الداخلية للتحولات الجيوسياسية في ليبيا بعد 2011

1.الأسباب الداخلية:

أ. **انهيار مؤسسات الدولة:** يُعد من أبرز الأسباب الداخلية التي أسهمت في عدم استقرار البلاد هي غياب المؤسسات الأمنية والعسكرية المنضبطة إلى انتشار المجموعات المسلحة التي أصبحت القوة الفعلية على الأرض، مما أضعف سيطرة الدولة على أراضيها، وأدى إلى فوضى أمنية شاملة. هذا التدهور في المؤسسات الأمنية انعكس سلبًا على قدرة الدولة على فرض سيادة القانون، مما ساهم في تفشي الجرائم والانتهاكات الحقوقية، بالإضافة إلى ذلك، أدى الانقسام السياسي بين الحكومات المتنافسة إلى تدهور البنية التحتية وإنهاك مؤسسات الدولة، مما جعلها غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. كما أن غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية، وتفشي الفساد الإداري ساهم في تفاقم الأزمة[2].

ب. **الانقسامات القبلية والجهوية:** بدورها كانت سبباً كبيراً في عدم استقرار الدولة بعد 2011 إذ تركزت الولاءات التقليدية للعائلات والقبائل والمناطق على أساس تاريخي واجتماعي، ما أدى إلى صعوبة تأسيس سلطة مركزية قوية وقبولها على

[1] –المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، قراءة استراتيجية للواقع الأمني في ليبيا، 2023، ص7.

[2] أ. خالد محمود، (الأنقسامات المستمرة في ليبيا 2024-11-11) https://fanack.com/ar/libya/history-of-libya/how-libya-failed-to-rebuild-the-state-/while-prolonging-divisions

المستوى الوطني، فبعد سقوط نظام السابق ظهرت تنافسات بين القبائل، وهو ما انعكس على توزيع السلطة والثروة والسيطرة على المؤسسات العسكرية والأمنية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الصراعات المسلحة والانقسامات السياسية وضعف التوافق الوطني، إضافة إلى أن التنافس الجهوي ساهم في ظهور حكومات ومجالس محلية متعارضة، ما جعل الدولة غير قادرة على فرض هيبة القانون وضبط الأمن[1].

ت. **انتشار السلاح والمجموعات المسلحة:** بعد سقوط نظام القذافي في 2011، شهدت ليبيا حالة من الانفلات الأمني غير المسبوق، حيث انتشرت ملايين قطع السلاح بين المواطنين والكتائب المسلحة. هذا الانتشار الواسع للأسلحة جعل الدولة عاجزة عن فرض سيطرتها على الأراضي وحماية أمن المدنيين، إذ أصبحت الأسلحة في أيدي جماعات متعددة تتنافس على النفوذ والموارد. رفضت العديد من هذه التشكيلات المسلحة حل نفسها أو الانضمام إلى الجيش الوطني، مما حوَّلها إلى قوى موازية قادرة على تحدي السلطات المركزية. ومع غياب آليات واضحة للرقابة والسيطرة، تحولت هذه المجموعات المسلحة إلى أطراف رئيسية في الصراعات المحلية، سواء على الثروة أو على النفوذ السياسي والعسكري، وهو ما ساهم بشكل مباشر في تعميق حالة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد، وجعل السيطرة على الوضع الأمني مهمة شبه مستحيلة على الدولة الليبية الجديدة [2].

ث. **الصراع على الثروة النفطية:** شكل النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، ومع سقوط نظام القذافي تنافست مختلف الجماعات المسلحة والقبائل والمناطق على السيطرة على الحقول والموانئ النفطية لتعزيز قوتها السياسية والاقتصادية، ما أدى إلى توقف الإنتاج وتهديد الاقتصاد الوطني وضعف قدرة الدولة على تمويل

[1] – كتاب Libya continuity change للكاتب محمد رزقي.

[2] – تقرير الامم المتحدة حول حظر الأسلحة في ليبيا (SIPRI/ UN Arms embargo on Libya).

الخدمات العامة، كما أن الانقسامات الإقليمية حول إدارة الموارد النفطية زادت من عمق الصراعات المسلحة وأعاقت تأسيس حكومة مركزية قادرة على فرض سيطرتها على الموارد، مما جعل النفط أداة للنفوذ السياسي وليس فقط موردًا اقتصاديًا[1].

الشكل (2) يوضح أهم الحقول النفطية في ليبيا

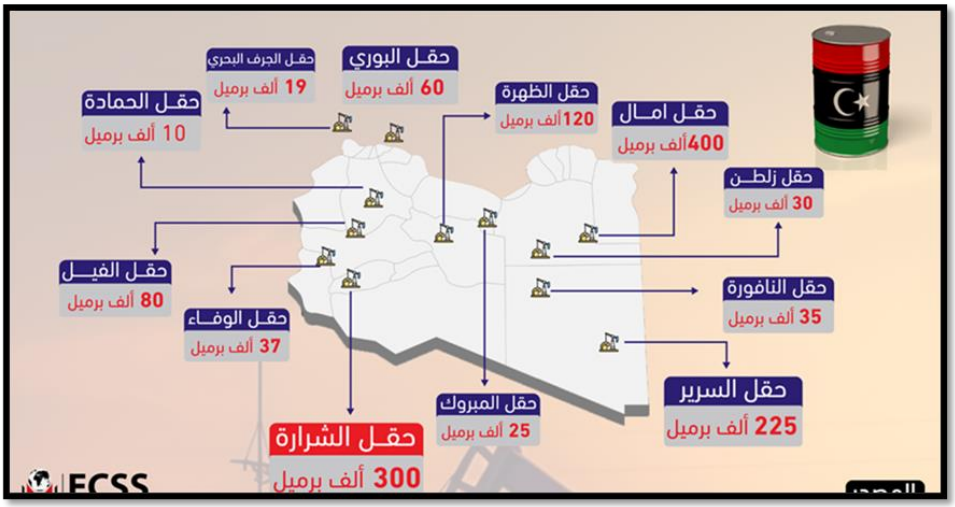

2. التداعيات الداخلية:

أ- **الانقسام السياسي والمؤسسي:** أدي غياب سلطة المركزية الموحدة إلى انقسام البلاد بين حكومتين في ليبيا واحدة في غرب البلاد والأخرى في الشرق، وتوصلت أطراف الصراع في ديسمبر 2015 إلى الاتفاق السياسي الليبي، وكان من المفترض أن ينتج عنه تشكيل حكومة وفاق وطني لسد الفجوة بين حكومتي طرابلس وبرقة، إلا أن الصراع استمر رغم ذلك الاتفاق، وهذا الانقسام أدى إلى

[1] El-Katiri, Laura & Fattouh, Bassam. The Libyan Oil Industry: Past, Present and Future - (2012)

إزدواجية في المؤسسات المالية والأمنية وأضعف الثقة العامة، وشتت الموارد، ومنع أي اصلاح هيكلي فعلي في إعاقة أي مسار للتوحيد.

ب- **الأزمة الأقتصادية والاجتماعية:** شهدت ليبيا عام 2011 أزمة عميقة بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت في فبراير، وأدت إلى تدمير البنية التحتية وتدهور الاقتصاد بسبب النزاع المسلح بما في ذلك التداعيات الاجتماعية الخطيرة مثل نزوح الآلاف من الناس، ووقوع خسائر بشرية كبيرة، ومن الناحية الاقتصادية أدى القتال إلى ضرر كبير في الموارد، وتوقف حركة الإنتاج، وكذلك الناحية الإجتماعية خلف الصراع أزمات إنسانية واستنزافا للنسيج الاجتماعي.

ت- **تدهور الأوضاع الأمنية:** انتشار السلاح الليبي أدى إلى انفلات الوضع الأمني وظهور تشكيلات مسلحة بدعوة حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، فقد بدأت بمجموعات البعض منها غير معروف العدد والسلاح وتجاوز عددها في العاصمة بعد تحريرها أكثر من 100 مجموعة، وأخرى تتبع إيديولوجيات معينة أو لغرض فرض السلطة والحصول على المال، كما إن انتشار الأسلحة والتجاذبات المناطقية والمخاوف المتعلقة بما ينبغي فعله حيال المقاتلين العاطلين عن العمل بعد تفكيك جماعات مسلحة، تعقد من احتمالات تفكيك المجموعات المسلحة أكثر فأكثر.

ث- **الأزمة الإنسانية:** بعد سقوط نظام القذافي، شهدت ليبيا نزاعات مستمرة، حيث اضطر مئات الآلاف من السكان للنزوح عن منازلهم بحثًا عن الأمان، سواء داخل البلاد أو عبر البحر المتوسط، وكمية المخاطر الكبيرة التي يواجهها اللاجئون أثناء محاولتهم البحث عن ملاذ آمن. كما ساهم انتشار الجماعات المسلحة في تدهور الأوضاع الأمنية، مما صعّب تقديم المساعدات الإنسانية، وتفاقمت الأزمة بسبب غياب حكومة مركزية قوية، ما جعل التنسيق بين المنظمات الإنسانية والسلطات المحلية أمرًا صعبًا للغاية، حيث تجاوزت الأزمة النازحين داخليًا، لتشمل اللاجئين

والمهاجرين الذين يستخدمون ليبيا كنقطة عبور إلى أوروبا، مما يزيد من تعقيد المشهد الإنساني ويجعل الحاجة إلى حلول عاجلة أمراً ملحاً[1].

ثالثاً: الأسباب والتداعيات الخارجية للتحولات الجيوسياسية في ليبيا بعد 2011

1. الأسباب الخارجية:

1. **التدخل الدولي في 2011:** عززت الأطراف الدولية عبر تداخلها في ليبيا حالة عدم الاستقرار المحلي الليبي سواء عبر الدعم العسكري، أو إفساد السلام، وهذه السياسات الخارجية نابعة من تضارب للمصالح بينها وبين القيادات المحلية المختلفة سواءً في شرق البلاد أو غربها بذلك، فهى ساهمت في تمديد الصراع عبر توفيرها للدعم بغض النظر عن مدى رغبة تلك الأطراف بخلق صراع طويل الأمد في ليبيا، فمن خلال تمويلهم العسكري ساهموا في تعزيز توجه حلفاؤهم المحليين نحو الخيار العسكري بدل الخيار الدبلوماسي للتفاوض وبذلك التعزيزللصراع المسلح الممتد [2].

2. التنافس الإقليمي:

أ- حددت تونس أن أمنها مرتبط بأمن ليبيا، وأن حل الأزمة الليبية يجب أن يكون ليبياً خالصاً

ب-أصرت الجزائر بدورها على خيار الحل السياسي في ليبيا وأكدت رفضها للتدخل الأجنبي بالمنطقة، بشكل عام تونس والجزائر التزمتا بالحياد نسبياً، مع الدعوة للحوار.

ت-تبدو سياسة مصر تجاه ليبيا مدفوعة بمصالح متعددة تبدأ من الاهتمامات الأمنية الضرورية، إلى الاعتبارات الاقتصادية للأهداف الأيديولوجية ومكافحة

[1] أحمد نظيف 16- يونيو - 2021 (مُعضلة المرتزقة في ليبيا: التداعيات الداخلية والإقليمية)

[2] (أ. عبد الرؤوف الجروشي، أثر التدخل الدولي على الصراع الليبي 2023- يوليو -28)

السلام السياسي، وتعتبر مصر إلى جانب كل من الإمارات وروسيا وفرنسا تدعمان قوات الحكومة الشرقية للبلاد.

ث- رغم البعد الجغرافي بين الإمارات وليبيا وشبه انعدام المصالح الاستراتيجية بين الدولتين، فإن الإمارات لم تتأخر في دعم قوات حفتر.

3. التنافس الدولي:

أ- ترى فرنسا في ليبيا أهمية إستراتيجية لها من الناحيتين الاقتصادية والسياسة، فهي البلد الغني بالنفط الذي يسيل له لعاب شركة توتال الفرنسية في المكان الذي توجد فيه أكبر منافسيها شركة إيني الإيطالية، كما أنها يمكن أن تكون البوابة الأفريقية لفرنسا، خاصة دول الساحل التي تربطها علاقات جيدة بفرنسا.

ب- تقع إيطاليا على الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، ويرتكز دور إيطاليا على المنطقتين الغربية والجنوبية، الغربية حيث تدفق منها الغاز الليبي والجنوبية التي هي طريق تتدفق منه الهجرة، باعتبارهما الأكثر ملامسة لمصالحها الأمنية والاقتصادية والسياسية.

ت- دخلت تركيا المعترك الليبي مدفوعة باستراتيجياتها في شرق المتوسط التي تحاول دول عديدة تقليص نفوذها في المنطقة المليئة بالغاز والمقدار بأكثر من 54 تريليون قدم مكعب، مع أن تركيا لديها مصالح اقتصادية مع ليبيا ووجود مشروعات معلقة لتركيا وطموح بتنفيذ مشاريع كبرى لاحقاً[1].

ث- سعت روسيا من خلال جهد منسق ومكثف لاستعادة موطئ قدم في ليبيا؛ لأنها تعلم أن نجاحها في مصالحة مختلف أطراف النزاع سيمكنها من تحقيق تأثير أكبر، وفرضت نفسها لاعباً أساسياً في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

[1] محمد سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلة البروالبحر، تقارير، 2019م، ص3.

ج- الولايات المتحدة موقفها غامض، ونقلت عبر مصادر بالخارجية الأمريكية أن الإدارة الحالية تعتبر الصراع الليبي مشكلة أوروبية في المقام الأول، وأن البيت الأبيض يتبع سياسة الحياد في الأزمة الليبية، وأن بلاده تواصل جهودها من خلف الكواليس لدعم التسوية السياسية [1].

2. التداعيات الخارجية:

أ. تهديد الأمن الحدودي:

شهدت الدولة الليبية انهياراً للسلطة المركزية مما سمح بتهريب الأسلحة عبر حدودها مع الجزائر وتونس ومصر والسودان وتشاد، ولمواجهة هذه التهديدات، أنشأت تونس عام 2013 منطقة عازلة على طول حدودها الجنوبية لمنع تهريب الأسلحة وتسلل تجار السلاح والهجرة غير النظامية، لتصبح خط دفاع استراتيجي يحمي الاستقرار الداخلي في ظل استمرار ضعف الدولة الليبية[2].

ب. انعكاسات على دول الجوار:

مصر: وافقت على اتفاقية ليبيا؛ لأنها ممنوعة من الطائفة، خاصة بسبب خوفها من عبر بعض المجموعات المسلحة من الحدود، وتأثرت بشكل مباشر في حدودها الغربية، مما أكد على ضرورة فرض التدابير الأمنية على الحدود، وتأثرت أيضاً العلاقات الاقتصادية بين المشاركين، خاصة في مجالات التجارة والنقل.

---

[1] -موقع الجزيرة، إيمان مهذب وغازي كشميم، الحرب في ليبيا.. اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرضها المصالح ويحكمها التاريخ 2020م، https://www.aljazeera.net/politics

2- https://ndupress.ndu.edu/Media/News/News-Article-View/article/2106621/brothers-came-back-with-weapons-the-effects-of-arms-proliferation-from-libya/

تونس: تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين أدى إلى الضغط على مواردها الاقتصادية والبنية التحتية، كما تأثرت السياحة بشكل ملحوظ نتيجة الاضطرابات الأمنية في المنطقة.

الجزائر: زاد الخطر من الحدود الجنوبية الشرقية للبلاد، كما تأثرت من خلال انتشار الأسلحة والمجموعات المسلحة على الحدود، مما زاد من التحديات الأمنية في المنطقة بالإضافة إلى أثر العلاقات الاقتصادية مع ليبيا نتيجة للاضطرابات السياسية والفكرية في البلد الجارة.

ج. **التنافس الإقليمي:**

تباينت مصالح القوى الإقليمية الكبرى والأبرز كانا محوران هما: الأول يضم تركيا وقطر، الداعمان لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، والثاني يضم مصر والإمارات، لحكومة الشرق، هذا التنافس الإقليمي زاد من تعقيد الوضع الداخلي الليبي، مما عرقل مساعي الحل السياسي وأدى إلى انقسام البلاد إلى حكومتين متنافستين[1].

3.التداعيات الدولية:

أ. أزمة الطاقة:

واجهة ليبيا، صاحبة احتياطات النفط والغاز الهائلة، انهياراً كبيراً في مجال الطاقة بسبب الصراع الداخلي بين الفصائل، انتج هذا الانهيار إغلاق حقول النفط والموانئ وتراجع اللإنتاج من نحو 1.65 مليون برميل يومياً قبل الأزمة إلى أقل من 400 ألف برميل فقط في بعض الأوقات الحرجة، وأثر هذا بشكل كبير على الاقتصاد الوطني الليبي، وزادت تكاليف المعيشة، وضعفت قدرة الدولة على إدارة الموارد بسبب الفساد وسوء الإدارة، وأدى تدهور البنية التحتية الكهربائية مما أدت إلى الانقطاع المتكرر

[1] https://agsi.org/analysis/gulf-rivalries-and-great-power-competition-in-libya/?utm
التنافسات الخليجية وتنافس القوى العظمى في ليبيا آنا ل. جاكوبس

للتيار، وبفعل هذه الازمات أصبح جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة صعباً نتيجة عدم الاستقرار الأمني والسياسي[1].

ب. الهجرة غير الشرعية:

لم تكن ليبيا واجهة جذابة للمهاجرين، إلا أن المهاجرين العابرين، وخاصة من شرق وغرب أفريقيا يواصلون منذ 2014 استغلال عدم الاستقرار السياسي، وضعف الرقابة على الحدود، ويستخدمونها كنقطة رئيسية للعبور عبر البحر المتوسط لأوروبا مما زداد ضغط الاتحاد الاوروبي وضرورة تدخله في الملف السياسي لليبيا للسلامة الأمنية بالدرجة الأولى[2].

ج. التنافس الدولي على النفوذ:

صدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973 في 17 مارس 2011، الذي سمح بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، واستخدام "كل الوسائل اللازمة" لحماية المدنيين. تولّى حلف شمال الأطلسي (الناتو) تنفيذ العملية تحت اسم "الحامي الموحد، ما فتح الباب لتدخلات خارجية متعددة. شاركت فرنسا وبريطانيا بدور بارز في دعم العمليات العسكرية والسياسية لإسقاط النظام، بينما قدمت قطر دعماً لوجستياً وتسليحاً وتدريباً للمقاتلين، وساهمت الإمارات في الاعتراف المبكر بالمجلس الانتقالي ودعمه سياسياً، في حين قدمت تركيا مساعدات مالية ودبلوماسية. أدت هذه التدخلات إلى تشكل مراكز نفوذ متنافسة داخل ليبيا، ممهدة لانقسام البلاد وصراعات النفوذ في مرحلة ما بعد 2011[3].

ح. دور الأمم المتحدة:

---

[1]– ليبيا تواجه معانات في قطاع الطاقة رغم الاحتياطيات البترولية الضحمة، شيماء جلال، 2024م، https://www.alraeesnews.com/227377?utm_source

[2] -eu-eubam-strategic-assessment-12008-24

[3] -قرار مجلس الأمن 1973 (17 مارس 2011) — النص الرسمي الصادر عن الأمم المتحدة https://docs.un.org/en/S/RES/1973%282011%29?utm_source

من خلال دور الأمم المتحدة في معالجة الأزمة الليبية أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات الخاصة بليبيا، والتى كان من بينها اتفاق الصخيرات عام (2015م)، وملتقى الحوار السياسي في جنيف عام (2020م)، أما أغلب القرارات الصادرة عنه كانت تمديد أعمال البعثة الأممية، أو مسالة تصدير النفظ أو تهديد السلاح، ولم تتطرق إلى مسالة إيجاد حلول جذرية للمشهد الليبي، فهم قادرون على الضغط على الأطراف الداخلية والخارجية للوصول إلى حلول نهائية تؤدي للاستقرار السياسي، وإذ يذكر مجلس الأمن بأن الحالة الليبية مازالت تهدد السلام والأمن الدوليين، وهذا يوضح بأن هناك تدخلات في الوضع الليبي من قبل قوى خارجية جعل جهودها محدودة الفاعلية[1].

النتائج والتوصيات

أولًا– النتائج:

أظهرت الدراسة أن ليبيا بعد عام 2011 تحولت إلى ساحة صراع إقليمي ودولي مفتوح، نتيجة لتزايد تدخل القوى الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، سواء بصورة مباشرة أو عبر دعم أطراف داخلية متنازعة على السلطة والثروة.

وقد انعكست هذه التدخلات على المشهد الداخلي من خلال الانقسام السياسي والمؤسسي والمالي بين الشرق والغرب، مما أدى إلى شلل في مؤسسات الدولة وضعف أدائها الإداري والخدمي.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي تأثر بشكل عميق بهذه التحولات، إذ يعتمد بصورة شبه كاملة على عائدات النفط والغاز، ما جعله هشًّا أمام أي اضطرابات

[1] –عبد المنعم محفوظ عريبي دور المم المتحدة في الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة 2011– 2025م، مجلة شمال أفريقيا، المجلد الثالث العدد (يوليو– سبتمبر)2025م،ص254، 255.

سياسية أو أمنية تؤثر على الإنتاج أو التصدير. كما أدى تراجع الإنفاق التنموي إلى تدهور البنية التحتية العامة، وانخفاض جودة الخدمات الأساسية كالكهرباء والصحة والتعليم، وانتشار معدلات البطالة والفقر في مختلف مناطق البلاد.

وتؤكد الدراسة أن استمرار الانقسام المؤسسي وتعدد مراكز القوة العسكرية والمالية قد ساهم في إضعاف ثقة المواطن بالدولة، وأدى إلى تعقيد جهود إعادة الإعمار والاستقرار السياسي والاقتصادي.

ثانياً– التوصيات:

1. إطلاق حوار وطني شامل بعيدًا عن الانقسامات الجهوية والولاءات الضيقة، يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية وبناء توافق سياسي جامع.

2. تعزيز دور الأمم المتحدة كوسيط محايد، يضمن احترام سيادة الدولة الليبية ودعم مسار الحل السياسي الليبي – الليبي.

3. تحسين الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، الكهرباء، المياه، النقل) لتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة واستعادة دورها الخدمي.

4. وضع آلية شفافة وعادلة لتوزيع عائدات النفط والغاز بما يضمن تنمية متوازنة بين جميع الأقاليم والمناطق الليبية.

5. توحيد المؤسسات المالية والأمنية والعسكرية تحت سلطة حكومة واحدة، بعيدًا عن سيطرة المجموعات المسلحة والانقسامات الإدارية.

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد نظيف، معضلة المرتزقة في ليبيا: التداعيات الداخلية والإقليمية، 2021م.
2. المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، قراءة استراتيجية للواقع الأمني في ليبيا، 2023م.
3. عبد المنعم محفوظ عريبي دور المم المتحدة في الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة 2011– 2025م،
4. مجلة شمال أفريقيا، المجلد الثالث العدد (يوليو– سبتمبر) 2025م.
5. محمد جمال الدين العلو، منهج البحث العلمي في علوم السياسة (الطبعة الثانية) بغداد، دار الكتاب والوثائق، 2012م.
6. محمد سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلة البر والبحر، تقارير، 2019م.
7. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مكان النشر مؤسسة هنداوي، تاريخ النشر 2017م.
8. عبد الرؤوف الجروشي، أثر التدخل الدولي على الصراع الليبي 2023م.
9. موقع– ليبيا –الجغرافي – وأثره https://mwade3.com/
10. خالد محمود، الانقسامات المستمرة في ليبيا 2024م. https://fanack.com/ar/libya/history-of-libya/how-libya-failed-to-rebuild-the-state-while-prolonging-divisions/
11. كتاب Libya continuity change للكاتب محمد رزقي.

12. تقرير الامم المتحدة حول حظر الأسلحة في ليبيا (SIPRI/ UN Arms embargo on Libya).

13. موقع الجزيرة، إيمان مهذب وغازي كشميم، الحرب في ليبيا. اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرضها المصالح ويحكمها التاريخ 2020م، https://www.aljazeera.net/politics

14. التنافسات الخليجية وتنافس القوى العظمى في ليبيا آنا ل. جاكوبس https://agsi.org/analysis/gulf-rivalries-and-great-power-competition-in-libya/?utm

15. قرار مجلس الأمن 1973 (17 مارس 2011) — النص الرسمي الصادر عن الأمم المتحدة https://docs.un.org/en/S/RES/1973%282011%29?utm_source

16. ليبيا تواجه معانات في قطاع الطاقة رغم الاحتياطيات البترولية الضحمة، شيماء جلال، 2024م، https://www.alraeesnews.com/227377?utm_source

18. El-Katiri, Laura & Fattouh, Bassam. The Libyan Oil Industry: Past, Present and Future(2012) -